سياسة التعليم في المانيا

د. احسان عبد الهادي النائب

كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية

ان دراسة السياسات العامة تتمثل في كونها تمثل الجانب الادائي للحكومة والفعل السياسي، وترتبط بكافة جوانب النظام السياسي ولاتقتصر على دور الحكومة، مما جعل منها ليست مهمة النظام السياسي فقط، وإنما ابراز تأثير المجتمع في عملية رسم وتنفيذ السياسات العامة ومراقبة الاداء الحكومي . فالسياسات العامة حقل فرعي في العلوم السياسية والادارة العامة، من حيث كونه حقل عملي من خلال قيامه بدراسة المشاكل العامة وتقديم افكار متعمقة حول عدة خيارات تساعد في تحقيق قدر من التحكم في المستقبل.

Summery

The study of public policies is represented in that they represent the performance side of the government and the political act, and are related to all aspects of the political system and are not limited to the role of the government, which made them not only the task of the political system, but also to highlight the influence of society in the process of designing and implementing public policies and monitoring government performance. Public policy is a subfield in political science and public administration, in that it is a practical field by studying general problems and providing in-depth ideas about several options that help achieve some degree of control in the future.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة–التعليم–النظام السياسي–الادارة العامة–المجتمع

المقدمة

وتوضحت اهمية دراسة السياسات العامة، عندما انتقل التركيز من المؤسسات الى العمليات والسلوك، الأمر الذي ادى الى دراسة الاسس الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردي والجماعي وانماط سلوك الفاعلين السياسيين، حيث اصبح التحليل السياسي يرصد ويفسر العمليات والتفاعلات التي تقرر السياسة العامة دون البحث في العلاقات بين العمليات ومحتوى تلك السياسة.

وجاءت اشكالية البحث لتبين ان رسم السياسات العامة وتنفيذها في المانيا هو بمثابة تعزيز للمشاركة الديمقراطية الفعالة. فهذه العملية تساعد على ايجاد بنى سياسية مستقرة من خلال الافكار الجديدة التي تطرح لتساهم في تصويب مسار السياسة الحكومية وتوجيهها نحو اهدافها الصحيحة. وعليه كانت فرضية البحث : ان تظافر وتفاعل عدة عوامل أهمها الثقافة السياسية والمشاركة والتوجهات النخبوية داخل المجتمع الالماني، لاسيما الجهود المبذولة في رسم وتنفيذ سياسة التربية والتعليم، ساهم في وضع برامج متطورة لخلق جيل جديد يعي المسؤولية التي انيطت به لتحقيق مجتمع ثقافي ديمقراطي.

المطلب الأول : مفهوم السياسات العامة

لقد تم استخدام كلمة سياسات بالجمع بدلاً من مفردها سياسة وذلك تجنباً للخلط الذي ينشأ بين المعنى الذي نريده والمعنى الشائع لكلمة سياسة، رغم وجود العلاقة العضوية بين المعنيين. فالسياسات العامة كبرامج حكومية هي نتاج لعمليات اتخاذ قرارات سياسية وادارية متداخلة ومعقدة. ويواجه هذه الاشكالية الاصطلاحية كتاب العربية في هذه المجال، حيث ان الباحث يجد فرقاً واضحاً في اللغة الانكليزية بين الكلمة(**Policy**) والكلمة(**Politics**). وقد نضطر في بعض المواضع في متن البحث استخدام كلمة سياسة بالمفرد ونرجو ان تفهم في حينها من سياق الجملة.

لقد وجد الباحثون في مجال حقل تحليل السياسيات العامة صعوبات حقيقية في تعريف مصطلح السياسات العامة تعريفاً علمياً دقيقاً، وقد اتجهوا في ذلك اتجاهات عديدة واتبعوا في ذلك مناهجاً مختلفة تتلائم ومرتكزاتهم الدراسية والبحثية[1]. ودراسة السياسات العامة كغيرها من الدراسات شكلت جدلاً كبيراً بين الباحثين حول ماهيتها والموضوعات التي تتناولها، لذلك تعددت التعريفات حول فهمها والاحاطة بجوانبها المتعددة في كونها تمثل الجانب الادائي للحكومة والفعل السياسي او انها ترتبط بكافة جوانب النظام السياسي ولا تقتصر على دور الحكومة. من هنا تكون مهمة الاحاطة بالسياسات العامة واعطائها مفهوم محدد مهمة صعبة، ذلك لتعدد وظائف الانظمة السياسية والمتغيرات المؤثرة بتلك الوظائف، والدور المتنامي للمجتمع مما جعل من السياسات العامة ليست مهمة النظام السياسي فقط وانما ابراز تأثير المجتمع في عملية رسم وتنفيذ السياسات العامة ومراقبة الاداء الحكومي[2].

[1] احمد محمد حسين، مدخل الى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات، الاردن، ٢٠٠٢، ص٧-٨.

[2] مها عبد اللطيف الحديثي ومحمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسة العامة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٠٦، ص٥.

هناك تعريف واسع للسياسات العامة يقول بأنها "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها"، وهذه السعة والشمولية تجعل اغلب الدارسين غير متأكدين من حقيقة المعنى وربما لا يسعفهم بأي تصور، وتعريف آخر يقول أنها "تقرير او اختبار حكومي للفعل او عدم الفعل"، لكن هذا التعريف لا يتناول الاختلاف بين ما تقرره الحكومة وما تفعله فعلاً. وهناك من يرى "انها برنامج عمل مقترح لشخص او لجماعة او لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول الى هدف او تحقيق غرض مقصود".

فالسياسة هنا موجهة نحو اهداف وهذا ما يجعل فيها سلوكاً هادفاً وموجهاً. ويعرفها جيمس اندرسون بأنها "برنامج عمل هادف يعقبه اداء فردي او جماعي في التصدي لمشكلة او لمواجهة قضية او موضوع"، فالتعريف يركز على ما يتم فعله في اطار ما يستوجب او يراد فيه تمييزاً للسياسة من القرار الذي هو مجرد خيار من بين البدائل[٣]. ولعل ذلك يقودنا الى الى توضيح العلاقة بين القرار والسياسة، فالقرار اختيار احد البدائل المطروحة لمواجهة موقف معين، وان ممارسة السلطة تقتضي اتخاذ العديد من القرارات، ومن المحتمل ان تاتي هذه القرارات غير منسقة فيما بينها نظراً لإختلاف شخصيات صانعي القرار والمصالح التي يمثلونها فضلاً عن حجم ونوعية المعلومات المتاحة، وبدون التنسيق بين الاختيارات القرارية، يتخبط النظام السياسي، ولضمان الحد الادنى من التنسيق، عملت الدولة على وضع نظام هرمي بمقتضاه تكون القرارات الفردية تابعة لمجاميع قرارية اسمى واكثر تجريداً تسمى السياسات، لذا فأن السياسة هي بمثابة مرشد للقرارات الخاصة بمشكلة او ميدان معين. يضاف الى ذلك فأن السياسة العامة هي تلك التي تطورها الاجهزة الحكومية من خلال مسؤوليتها كما ان بعض القوى غير الحكومية او غير الرسمية قد تسهم او تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة [٤]. ومن خصائص السياسات العامة[٥]:

١- تمثل سلسلة طويلة من النشاطات والقرارات الحكومية المترابطة.

٢- تتم في اطار تنظيمي محدد له صفة دستورية او قانونية. وهو يمثل كل مؤسسات الحكومة السياسية الرسمية وغير الرسمية، اي السلطات الثلاثة والاحزاب السياسية وجماعات الضغط وأفراد المواطنين العاديين.

٣- تمثل تداخلات متشابكة ومصالح متنافسة لجماعات داخلية وجماعات عالمية.

٤- لا تتم في اطار التنظيم الرسمي فقط فهناك دائماً نظام غير رسمي موازي.

٥- لكي تعد قرارات معينة حزمة سياسات عامة فيجب ان تكون لها تأثير على عملية تخصيص الموارد الاقتصادية والاجتماعية.

[٣] جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر، عمان، ١٩٩٩، ص١٤٠١٥.

[٤] ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار المجدلاوي للنشر، عمان، ٢٠٠٤، ص٢٨.

[٥] احمد مصطفى حسين، مرجع سابق،ص٢١-٢٥.

٦- انها تمثل وخاصة في الانظمة التعددية الديمقراطية، خلاصة لتفاعل العديد من الاحزاب وجماعات المصالح ومؤسسات الحكومة الرسمية وغير الرسمية.

٧- انها نشاطات الحكومة واعمالها ونواياها، لذلك تتطلب ترتيباً للاولويات واختياراً بين الاهداف والبدائل لتقديم الحلول لقضية عامة.

٨- تتجسد او يعبر عنها في صورة تشريعات او تصريح عام او تنظيمات او لوائح رسمية.

٩- تأتي غالباً كأستجابة لطلب عام عليها.

١٠- تتضمن ما تفعله الحكومة فعلاً وليس ماتنوي عمله فقط.

وفيما يخص تطور حقل السياسات العامة، فحتى عهد قريب كان موضع اهتمام الاوساط الجامعية في الولايات المتحدة فحسب، اما الجامعات الاخرى في انحاء العالم المختلفة فكانت وماتزال تتمسك بالمفهوم التقليدي(النظام السياسي) ومن خلاله مؤسسات الدولة وهيئاتها والقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[٦]. ورغم الاعتراف بحقل السياسات العامة كحقل فرعي في العلوم السياسية والادارة العامة حدث قبل عهود قليلة، فان دراسة الطرق والوسائل الضرورية لترقية الرفاه العام تعود اصولها الى قرون مضت. فالسياسة العامة تصنع في الحاضر معتمدة في ذلك على الماضي بغرض تحسين مستوى معيشة ورفاهية المجتمع في المستقبل. ويستخدم حقل السياسات العامة منهجيات وصفية وعلمية لتحقيق ذلك. فهو حقل عملي وذلك لأن غرض دراسة المشاكل العامة يكمن في تقديم افكار متعمقة حول عدة سياسات وخيارات تساعد في تحقيق قدر من التحكم في المستقبل[٧].

تقع السياسة العامة في نقطة تقاطع مزدحمة ضمن العلوم الاجتماعية. وقد نما الحقل في السنوات الاخيرة ليوفر ارضية يتعلم عليها المختصون في العلوم السياسية وعلم الاجتماع، والتاريخ، وعلم الاقتصاد، واختصاصات عديدة اخرى من بعضهم البعض. وقد شجعت المقارنات السياسية عملية اختبار المقدمات المنطقية التي يجلبها الى الموضوع كل نظام منفصل عن طريق مقابلتها لمنظورات الانظمة الاخرى. وهذه الطريقة تمتلك خلفية تاريخية تمتد في جذورها الى الاغريق، عندما ارسل (ارسطو) تلاميذه لكي يجمعوا دساتير اكثر مائة دولة من دول المدن، ثم قام بمقارنتها لاستخلاص المبادىء السياسية العامة. وكان من الشائع بين الكتاب الاغريق والرومان ان يميزوا بين انظمة الحكم تبعاً للحاكم(فرد، قلة، اغلبية) وللمبادىء التي كانوا يمارسون بموجبها سلطتهم(من اجل مصلحتهم ام مصلحة المجموع). وكانت المبادىء القائمة وراء مسارات الفعل هي التي ميزت الملكية عن الطغيان، والارستقراطية عن الاوليغارشية، والديمقراطية عن حكم الرعاع المستبد. وفي القرن السادس عشر، قام (مكيافيلي) بفرز حالات من التاريخ القديم والمعاصر له لكي يكشف عن المبادىء العامة لسياسة القوة وليقدم للأمراء نوعاً من النصيحة السياسية العلمية. واصبح للجامعات الالمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اول المقاعد المتخصصة في علم "السياسة". وبذلت الجهود من اجل منهجة المعرفة في الادارة

[٦] مها عبدالطيف الحديثي ومحمد عدنان الخفاجي، مرجع سابق،ص٦.

[٧] احمد مصطفى حسين، مرجع سابق، ص٥٣.

والسياسة الداخلية وتقديم الارشاد حول دمج مصالح الملكيات الالمانية المطلقة ورفاهية المواطنين[٨].

وتعتبر كتابات (ماكس فيبر) وخاصة في مجال شرعية السلطة ونظريته في البيروقراطية مساهمات مؤثرة في حقل السياسات المعاصر. ومن المؤكد ان بدايات هذا الحقل تزامنت مع بداية استخدام معارف العلوم الاجتماعية في خدمة عملية صنع السياسات العامة قد كانت نتيجة لبعض التطورات التي حدثت في دور الحكومة نتيجةً لبعض الاحداث التأريخية كالأزمة الاقتصادية العالمية في عام ١٩٢٩ والحرب العالمية الثانية. وفي هذا الاطار يمكن ان نذكر مساهمة الاقتصادي (جون كينز) ونظريته في تطوير ادوات السياسة الاقتصادية(السياسة المالية والنقدية) في ادارة الاقتصاد الوطني. ومنذ عام ١٩٧٠ حدث تطور كبير في العلوم الاجتماعية والسياسية يتمثل في استخدام منظور دراسات السياسة العامة في البحث والتدريس. ويتضمن هذا المنظور الدراسة المنظمة لطبيعة واسباب وآثار بدائل السياسات العامة المختلفة مع التركيز على السياسات التي تحقق اهداف محددة[٩].

ونظراً لأهمية دراسة السياسة العامة جاءت اكثر الدراسات الغربية لتؤكد على ذلك(حيث انتقل التركيز من المؤسسات الى العمليات والسلوك، وهو ما تتبع دراسة الاسس الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردي والجماعي وانماط سلوك الفاعلين السياسيين). لقد اصبح التحليل السياسي يرصد ويفسر العمليات والتفاعلات التي تقرر السياسة العامة دون البحث في العلاقات بين العمليات ومحتوى تلك السياسة[١٠].

كما يعزى سبب الاهتمام بالدراسة السياسة العامة الى اسباب منها:

اسباب علمية: بمعنى ان هدف الدراسة يمكن ان يتحقق عن طريق الفهم المعمق للمجتمع من خلال معرفة مصادر ونتائج قرارات السياسة العامة.

اسباب مهنية: بمعنى ان دراسة السياسة العامة توفر للباحث السياسي امكانية توظيف معارفه في حل المشكلات العلمية، اذ يغلب ان تخلص هذه الدراسات الى توصيات بشأن ماهية السياسات الملائمة لتحقيق الاهداف المبتغاة.

اسباب سياسية: وهنا ينصرف غرض الدراسة الى التأكيد من ان الدولة تتبنى الافضل من السياسات لتحقيق الاهداف العامة، فكثير ما يتردد من ان علم السياسة لابد له من دور يلعبه في مواجهة الازمات التي يمر بها المجتمع وان علماء السياسة العامة ملزمون ادبياً بالعمل على تطوير السياسة العامة واثراء النقاش السياسي عن طريق دراسة الاداء الحكومي في الميادين المختلفة[١١].

وفيما يخص رسم السياسات العامة وتنفيذها في المانيا، تعد تعزيز للمشاركة الديمقراطية الفعالة، فهي تساعد على ايجاد بنى سياسية مستقرة، من خلال الافكار الجديدة التي تطرح لتساهم في تعديل السياسة أو تأييدها أو معارضتها. وهناك عدة

[٨] آرنولد هايدنهايمر وآخرون، السياسات العامة المقارنة، ترجمة امل الشرقي، الاهلية للنشر، عمان، ١٩٩٩،ص٢٦-٢٧.

[٩] احمد مصطفى حسين، مرجع سابق، ص٥٨.

[١٠] مها عبدالطيف الحديثي ومحمد عدنان الخفاجي، مرجع سابق،ص٧.

[١١] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص٣٠-٣١.

عوامل تتبلور وتتفاعل لتوجيه مسار السياسة العامة وتشارك بها، ومن اهمها مسألة الثقافة السياسية والمشاركة والتوجيهات النخبوية داخل المجتمع[١٢].

ان المانيا تبذل جهود كبيرة في حث المواطنين على المشاركة في رسم وتنفيذ السياسات العامة لاسيما في برامج التعليم والتربية لخلق جيل جديد يعي المسؤولية التي أُنيطت به لتحقيق مجتمع ثقافي منفتح على القيم الديمقراطية الجديدة[١٣]. وقد نجحت الحكومة الالمانية في تقديم نموذج ديمقراطي للعملية السياسية، حيث شجعت المواطنين على المشاركة فيها، واصبح رسم السياسات العامة عملية مفتوحة تشارك فيها مجموعات المصالح المشروعة كلها[١٤].

وتأتي المشاركة السياسية من قبل المواطنون المهتمون بقضية معينة يشكلون مجموعة خاصة لتوضيح مطالبهم السياسية والتأثير على متخذي القرار. وهكذا هي ايضاً المشاركة السياسية على مستوى النخبة الذين يريدون العمل الفعلي للنظام السياسي(زعماء الاحزاب، ونواب البرلمان،...الخ) فهم مسؤولون مباشرةً امام الشعب. كما ان قادة مجموعات المصالح والاتحادات السياسية هم ايضاً من ضمن مجموعة النخبة هذه ويشاركون في العملية السياسية كممثلين لمجموعاتهم، ويذهب النظام الالماني الى اشراكهم بشكل رسمي في صنع السياسات العامة. حيث يشجع مسؤولون الحكومة على الاتصال بتلك المجموعات عند الاعداد لسياسات عامة جديدة. وتضمن هذه المشاورات امكانية افادة الحكومة من خبرة ممثلي مجموعات المصالح، اضافة لذلك، فأن القواعد السياسية تفرض استشارة جميع مجموعات المصالح ذات العلاقة قبل الاعداد لأية سياسة[١٥].

وفي بعض الحالات يكاد نمط النشاط الذي تمارسه مجموعة المصالح يوازي عمل الحكومة ولاسيما في نقاشات السياسات العامة، وتأثيرهم على اصحاب القرار في السياسات التي تهم مصالحهم، من خلال المشاركة المكثفة في اللجان الاستشارية الحكومية ومجموعات التخطيط، وتقديم وجهات نظرهم الى مسؤولي الحكومة[١٦].

المطلب الثاني: نظام التعليم

جميع الدول الديمقراطية تفرض قوانين التعليم الالزامي على الآباء إرسال أبنائهم الى مدارس معتمدة لفترة تناهز العقد من التعليم الرسمي، لأن مسؤولية ضمان حصول الأحداث على مستوى معين من الكفاءة في الحساب والقراءة والكتابة قد أنتقلت من العائلة الى الحكومة. فمن ناحية ترى الحكومات في المدارس الفرصة المناسبة لغرس قيم النظام في مواطني المستقبل وهم لايزالون في عمر يسهل فيه التأثير عليهم، ومن

[١٢] هشام محمود الاقداحي، اللوبي وجماعات الضغط السياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص١١٥.

[١٣] اسكندر الديك،المانيا الموحدة هل توحدت؟خمس مصاعب تعرقل اندماج الشعب الواحد،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،بيروت،١٩٩٧،ص٣٤ .

[١٤] روسل جي دالتون، السياسة في المانيا في (غابرييل آلموند وبنغهام باول الأبن،السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر)، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر، عمان، ١٩٩٨، ص٤٤٣-٤٤٤.

[١٥] روسل جي دالتون، مرجع سابق، ص٤٥٧-٤٦٢.

[١٦] حقائق عن المانيا،تحرير كارل رومر، موسوعات برتلسمان،ميونخ، ١٩٨٠، ص١٣٧-١٣٨.

ناحية أخرى، لأن حقوق التصويت تفرض ضمنياً عملية أشراك أجتماعية تلعب فيها المدارس دوراً هاماً[١٧].

إن تدخل الدولة الواسع في التعليم يمكن تبريره بأن مايحصل عليه الشاب من المعرفة والشهادات في المدارس يمكن ان يوسع امامهم الخيارات في مراحل لاحقة من التعليم والعمل. وهكذا فان خيار "الأنسحاب" من التعليم مقيت بشكل خاص حيث تشدد الأهداف الوطنية على "تكافؤ الفرص" فالدول يجب ان تضمن بأن الأحداث يستمرون في التعليم لمدة تكفي لمنحهم هذه الفرصة[١٨].

وفي المانيا يتطلع جيل الشباب النامي الى المستقبل بنظرة ايجابية رغم زيادة متطلبات الكفاءة وبذل الجهد والمخاطر القائمة اليوم عن مثيلاتها في السابق. ويتسم رد فعل معظم الشباب الالماني على الظروف الاجتماعية الجديدة في بداية القرن الحادي والعشرين بفكر ايجابي واستعداد متزايد لبذل الجهد، وهم يطورون مفاهيمهم الذاتية ويتفحصون بيئتهم الاجتماعية بعناية لإكتشاف الفرص لانتهازها وتقليل المخاطر الى الحد الادنى. وليست الاهداف الاجتماعية الشاملة هي مركز اهتمامهم في المقام الأول، وإنما النجاح في مجتمع قائم على الكفاءة وبذل الجهد، حيث زادت لديهم اهمية الحصول على شهادة الثانوية العامة أو اتمام شهادة مؤهلة للمعاهد العليا المتخصصة[١٩]. ويلتحق حوالي (٣٧%) من مواليد العام الواحد بالجامعة. ولايتجاوز عدد الذين يتركون الدراسة والتأهيل من دون الحصول شهادة تخرج نسبة (١٠%). ومجموعات الشباب التي تواجه صعوبات في جوانب النظام التعليمي المختلفة من دراسة وتأهيل تنحدر في معظمها من طبقات المجتمع الدنيا، ومن أسر المهاجرين الأجانب[٢٠].

تتحدد المسؤولية عن التعليم في ألمانيا من خلال التركيبة الفدرالية للدولة. تمتلك الولايات الفدرالية الحق في سن التشريعات وإدارة العملية التعليمية. اما التعليم التأهيلي ومواصلة التعليم خارج النطاق المدرسي، وقواعد التعليم الجامعي الأساسية، ودعم التأهيل المهني والعلمي، ودعم الشبيبة والعلماء الناشئين، فهي امور مركزية تقع ضمن صلاحيات الأتحاد (المركز). كما يقوم الأتحاد والولايات بمهام مشتركة كتوسيع وبناء الجامعات والتخطيط العام للتعليم. علماً ان القرارات حول تحديد البنيويات والمضامين الموضوعية الهامة تؤخذ فقط من خلال مساهمة مشتركة بين الأتحاد والولايات "مبدء الأجماع"[٢١].

وعموماً، ينعكس شكل تنظيم الدولة من جهة نظامها السياسي على حقل التربية والتعليم، إذ يلاحظ ان النظام الفيدرالي يجد له صدى على مستوى تعاطي الدولة مع نظام التعليم وهيكلته وتدبيره. فكل ولاية لها نظامها التعليمي الخاص بها والذي تتميز به عن الولايات الأخرى، لكن هذا التميز يكون غالباً في الجزيئات

[١٧] آرنولد ج. هايد نهايمر وآخرون، مرجع سابق، ص١٥١.

[١٨] المصدر نفسه، ص١٥١.

[١٩] إحسان عبدالهادي النائب، النظام السياسي الألماني، منشورات اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر (الأتحاد الوطني الكردستاني)، السلمانية، ٢٠١٤، ص٧٥.

[٢٠] حقائق عن ألمانيا، تحرير جانيت شايان وسابينا غيلة، تقارير صادرة عن وزارة الخارجية الألمانية، ٢٠٠٥، ص١٣١.

[٢١] توماس ماير ونيكول برايز، مستقبل الديمقراطية الأجتماعية، ترجمة خليل أبو عياش، مؤسسة فريدش ايبرت، عمان، ٢٠٠٨، ص١٥٠.

والمجالات الخارجة عن أختصاصات الحكومة المركزية. فالاستراتيجيات الكبرى الموجهة للمسار التعليمي الالماني والمحددة لاهدافه العامة تدخل في اطار اختصاص الأتحاد (المركز)، ويبقى للفدراليات حق الاجتهاد في اشكال وطرق واستراتيجيات التزيل والتطوير والتفريع في احترام تام لمقاصد واختصاصات الحكومة الاتحادية التي تلعب دور التنسيق ومراقبة لتحقيق توافق الأنظمة الجهوية مع الأهداف العامة لضمان اعتراف جميع الولايات الالمانية بشهادات المؤسسات المختلفة داخل البلد، وكذلك لضمان جودة عالية ومستوى متقارب أو موحد بين مختلف المتعلمين أياً كان مقر سكناهم[٢٢] .

وينص القانون الأساسي الألماني على خضوع جميع نضم التعليم المدرسي للدولة، بما في ذلك المدارس الخاصة، وتقع المسؤولية الشاملة لكل ما يتعلق بشؤن المدارس والتعليم المدرسي على حكومات الولايات الأتحادية وحدها[٢٣]. وجاء النص الدستوري واضحاً في ذلك: "الفن والعلم والبحث والتعليم كل منها حر، حرية التعليم لاتعفي من الولاء للدستور"[٢٤]. وكذلك "تقع كافة الشؤون المدرسية تحت اشراف الدولة"[٢٥]. كما يبين القانون الاساسي الالماني: "ينبغي ان يكون الحق في انشاء المدارس الخاصة مضموناً. يتطلب انشاء المدارس الخاصة كبديل للمدارس الحكومية موافقة الدولة ويتم اتباع القوانين السائدة في الولاية. ويتم منح الموافقة اذا كان مستوى الاهداف التعليمية للمدرسة الخاصة ومرافقها والكفاءة العلمية لدى مدرسيها لايقل عن مستوى مثيلاتها من المدارس الحكومة، وعلى ان لاتعمل على تمييز الطلاب تبعاً لقدر ما يملك والديهم. ويجب حجب الموافقة اذا ثبت ان الوضع الاقتصادي والقانوني لهيئة التدريس غير مؤمن بشكل كافي"[٢٦]. وكذلك يوضح القانون الاساسي: "يسمح بانشاء مدرسة شعبية خاصة فقط في حالة ما اذا ورد من منهجية التدريس مصلحة تربوية مميزة، او بناءاً على استدعاء من اولياء الامور لانشائها كمدرسة لجالية معينة، او كمدرسة لها رؤية معينة في الايمان او العقيدة، على أن لاتكون هناك مدرسة شعبية حكومية شبيهة لها قائمة في محيط المجموعة"[٢٧].

اما بخصوص دروس الدين او تعليم الشؤون الدينية في المدارس فقد اوضح القانون الاساسي الالماني:" لأولياء أمر الطفل الحق باتخاذ القرار فيما يتعلق بمشاركة طفلهم في دروس الدين" و "يكون درس الدين في المدارس الحكومية، باستثناء المدارس اللاعقائدية، مادة تعليمية نظامية. دون المساس بحق الدولة الاشرافي، يتم تقديم دروس بشكل يتوافق مع القواعد الاساسية للجالية الدينية المعنية. لايجوز الزام اي مدرس أن يعطي دروساً في الدين ضد ارادته"[٢٨].

---

[٢٢] عبدالجليل أميم وآخرون، التجربة النهوضية الألمانية (كيف تغلبت المانيا على معوقات النهضة) مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٤، ص٤٧-٤٨.

3 Gunter Frankenberg, Grundgesetz, Fisher Taschenbuch verlag, Frankfurt, 2004, p39.

[٢٤] ينظر: الفقرة (٣) من المادة (٥)، القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الأتحادية، ترجمة خليل أبو عياش وآخرون، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ٢٠٠٥.

[٢٥] الفقرة (١) من المادة (٧)، المصدر نفسهُ.

[٢٦] الفقرة (٥) من المادة (٧)، المصدر نفسه.

[٢٧] الفقرة (٥) من المادة (٧)، المصدر نفسه.

[٢٨] ينظر الفقرتين (٢) و (٣) من المادة (٧)، المصدر نفسهُ.

ومن خلال المهام العامة المشتركة يبين القانون الاساسي الالماني بأنه:"يستطيع الاتحاد والولايات، بناءاً على اتفاقيات، ان يعملوا سوياً في ميادين الخطط التعليمية وفي تشجيع مؤسسات ومشاريع البحث العلمي، التي تتجاوز اهميتها الحدود الاقليمية، يحدد توزيع المساهمة في التكاليف في الاتفاقيات"[٢٩].

وبخصوص الادارة التعليمية في المانيا فهي على عدة مستويات، يشترك في ادارة التعليم على المستوى القومي (الفيدرالي) عدد من الشخصيات العامة والهيئات الحكومية، ويمكن بيانها كالتالي:(الرئيس الاتحادي، المستشار الاتحادي، البرلمان، المحكمة الدستورية الاتحادية، الاحزاب السياسية، الوزارة الاتحادية للتعليم والبحوث، المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤن الثقافية، وكالة التخطيط التربوي والارتقاء بالبحوث في الاتحاد والولايات، لجنة التنسيق لقواعد التدريب والاطار المنهجي في التدريب المهني، مجلس العلوم، لجنة التخطيط لبناء مؤسسات التعليم العالي).

وتضطلع بالمسؤولية الحقيقية لادارة التعليم في المانيا على المستوى الاتحادي وزارة التعليم والبحوث الاتحادية، والتي تسعى الى تحسين القدرة الابتكارية والابداعية للدولة، وامداد سوق العمل بكفاءات مدربة، بالاضافة الى تحسين جودة العملية التعليمية. وتتسع مجالات اهتمام الوزارة لتشمل التمويل المؤسسي لمنظمات البحوث (فيما عدا الجامعات)، وتمويل البرامج، والتمثيل الدولي في شؤون التطوير البحثي والتكنولوجي. كما توجد على المستوى الاتحادي هيئة استشارية تعرف بالمؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية، والذي يعد هيئة تسعى الى ضمان اصلاحات ضرورية من شأنها احداث نوع من التماثل، وايجاد خصائص مشتركة في نظام التعليم الالماني. ويعتمد المؤتمر في عمله وتكوينه على اتفاقيات بين كافة الولايات، ويتعامل مع الشؤون السياسية المتعلقة بقطاع التعليم، والتعليم العالي، والبحوث، والثقافة ، والتي تقع ضمن اهتمامات المستوى فوق الاقليمي[٣٠].

اما الادارة التعليمية على مستوى الولاية، فيتولى ادارتها والاشراف عليها عدد من الهيئات: (حاكم الولاية، برلمان الولاية، وزارة التعليم والشؤون الثقافية والعلوم في الولاية، مجلس التعليم في الولاية). وفي الحقيقة ان هذا المستوى هو الذي يتحمل المسؤولية الحقيقية في ادارة التعليم الالماني، حيث الهيئات المذكورة على مستوى الولاية يكون لكل منها دور في ادارة وتنظيم التعليم داخل الولاية، إلا ان هذا الدور قد يضيق ويتسع حسب المهام والصلاحيات التي تمتلكها كل جهة من هذه الجهات كما يختلف دور الحكومات المحلية من ولاية الى اخرى، فبينما يقتصر دورها في معظم الولايات على التأكد من توافر البنية التحتية الطبيعية والمادية للمدارس مثل المباني، والتسهيلات التقنية، يتزايد هذا الدور في بعض الولايات. وتمتد سلطة الولايات لتشمل ليس فقط تنظيم المدارس ومحتوى المقررات واهداف التدريس، وانما ايضاً مراقبة اداء المعلمين واعضاء هيئة التدريس. ويقوم الوزراء المختصون في الولايات بانشاء اطار منهجي

[٢٩] ينظر المادة (٩١ب)، المصدر نفسه.

[٣٠] عبدالباسط محمد دياب، الادارة التعليمية في جمهورية المانيا الفيدرالية (ملخص لدول المقارنة في مقرر الادارة التعليمية)، جامعة سوهاج ٢٠١٢، موقع على الانترنت، ٢٠١٦/١/٢٠ www.kenanonline.com

للموضوعات التي تدرس في المدارس بانواعها المختلفة. ويتم تطوير هذا الاطار المنهجي داخل وكالات تخطيط المناهج بواسطة بعض المعلمين مع وجود مساعدة ودعم بعض المتخصصين. وتتضمن مسؤوليات وزارات التعليم في الولايات: التعليم المدرسي، التعليم العالي، المكتبات، الأرشيف، تعليم الكبار، الفنون والآداب والشؤون الثقافية بوجه عام، العلاقات مابين الدولة والمجتمعات الدينية والايديولوجية، صيانة الآثار والمواقع المهمة والمحافظة عليها، وفي بعض الولايات تشمل تلك المسؤوليات الرياضة وسعادة وراحة الشباب [٣١].

وبالنسبة للمستوى المحلي فتتحمل السلطات المحلية مسؤولية ادارة المؤسسات التعليمية الواقعة في نطاقها والاشراف عليها من خلال ادارة السلطات المحلية للمدارس، وادارة السلطات المحلية لمؤسسات التدريب المهني في الشركات. وفيما يخص المستوى المدرسي فتتم الادارة عن طريق:(مدير المدرسة، ومؤتمر المعلمين، ومؤتمر المدرسة، وبرلمان الطلاب، ومجالس اولياء الامور). ان شكل الادارة المدرسية، وهيكل المدرسة واشكالها، وممارساتها يتم تحديدها بواسطة الولايات. وتحرص المدارس الالمانية على اشراك الطلاب والمعلمين واولياء الامور واعضاء المجتمع المحلي في ادارتها سواء من خلال عضويتهم في المجالس المدرسية المختلفة، او من خلال انشاء مجالس او اتحادات خاصة بهم وتمثلهم داخل المدرسة[٣٢].

ومن خلال ماتقدم يمكن القول بوجود اختلافات في نظم التعليم بين ولاية واخرى، لكن بالمقابل هناك جهود حثيثة تعمل على توفير التناسق والتوازن بين هذا النظم المختلفة. فلقد تأثر قطاع التعليم الالماني تأثيراً شديدا بالهيكل الفيدرالي. وفي اطار السيادة الثقافية للولايات، تكون هي فقط الجهة المخول لها اصدار التشريعات الخاصة بالتعليم والتدريس. لكن مع وجود اختلافات في شكل النظام المدرسي بين الولايات، فان المؤتمر الدائم لوزراء الثقافة في الولايات يعمل كهيئة وسيطة على تحقيق اقل حد ممكن من الاتفاق بين الولايات، فعل سبيل المثال، يصدر توصيات حول عدد السنوات للدراسة المدرسية ومحتويات المناهج ومعايير تقييم الاداء المدرسي والاعتراف المتبادل بالامتحانات والشهادات[٣٣].

المطلب الثالث: البنية العامة للتعليم في المانيا

يبلغ عدد المدارس في المانيا اكثر من(٥٢٤٠٠) مدرسة يتعلم فيها اكثر من(١٢,٢) مليون تلميذ، ويعلم فيها على ما يزيد على(٧٧٢٦٠٠) معلم، ويمنح القانون الاساسي كل شخص الحق في ان ينمي شخصيته بحرية كاملة وأن يختار المدرسة والمؤسسة التدريبية والمهنية التي تتناسب مع ميوله وكفاءاته. وهدف السياسة التعليمية الالمانية هو تمكين كل فرد من الحصول على التشجيع الأمثل والتعليم التأهيلي الذي يتناسب مع اهتماماته[٣٤].

ان الدراسة المدرسية في كل الولايات مجانية، ويمتد التعليم الالزامي من سن السادسة الى الثامنة عشر. وبعد الانتهاء من الدراسة الابتدائية يتحول الدارس الى الدراسة المتوسطة ثم الثانوية العامة، وهناك في بعض

[٣١] المصدر نفسه.

[٣٢] المصدر نفسه.

[٣٣] احسان عبدالهادي، مرجع سابق، ص١٢١.

[٣٤] التعليم في المانيا، موقع على الانترنيت، ٢٠١٦/١/٢٠،

www.pdffactory.com

الولايات مدارس شاملة، يتحدد فيها الانواع المختلفة من المدارس بشكل تكاملي. وينص قانون التعليم لعام ٢٠١٠ على ان تكون شهادة اتمام الثانوية العامة (الأبيتور) هي الشهادة المتمة بعد(١٢) عام من الدراسة بدلاً من من(١٣) عام على مستوى كافة الولايات[٣٥].

وتجدر الاشارة أن اكمال هذه المراحل لا يمنع المواطن الالماني من الاستزادة من التعليم، بل يضمن ويحث ويؤطر النظام التعليم الالماني مايطلق عليه مسمى التعلم مدى الحياة، فالمواطن له حق الولوج والاستمرار في تطوير ذاته متى سنحت له ظروفه الخاصة بدلك بدون تعقيدات بيروقراطية من أي نوع، وهذا أمر غاية في الاهمية لضمان تكوين ذاتي مستمر تحتاجه المؤسسات الالمانية لتطوير ذاتها نظراً للوتيرة المتصاعدة في انتاج العلم من جهة وتعقد الحياة من جهةٍ ثانية. وعلى العموم هناك اربع مراحل تبدأ بالمرحلة الاساسية (Grundschule) او مايسمى بالتعليم الابتدائي او الاساسي. اما التربية ماقبل المدرسية اي مايسمى (Vorschule) والتي تتم فيما يعرف (Kindergarten) اي روض الاطفال، فأنها لا تحتسب في مراحل التعليم الابتدائي، الا انها مهيكلة ومنظمة وغنية وتعد مركزية بالنسبة لتطور الطفل سيكولوجياً، واجتماعياً وحركياً، وتتكفل بها مؤسسات تابعة للدولة او الخواص او الكنيسة او غيرها من المؤسسات التي تستجيب لمعايير التربية ماقبل المدرسية، كما ان لها نظامها الخاص ونظرياتها التربوية [٣٦]. ان رياض الاطفال ابتكار الماني اعتمده لاحقاً عدد من بلدان العالم. وتعتبر رياض الاطفال دعماً للتربية داخل الاسرة واستكمالاً لها. وترمي الى سد النواقص في نمو الشخصية كي يحصل الاطفال على افضل فرص للتعليم والتطور، واعتباراً من عام ١٩٩٦ اصبح الالتحاق في الروضة حقاً قانونياً تكفله الدولة[٣٧].

في النظام المدرسي، تكون مدة دراسة الابتدائية اربعة سنوات ومن اهم سماتها هو الابتعاد عن الضغط المبكر للتلاميذ بالحصول على معدلات معينة للانتقال الى الصف الذي يليه وخاصةً في السنتين الاوليتين، بل يحصل التلاميذ على تقييمات في صورة تقارير لارشاد الوالدين عن سير الدراسة بالنسبة لاطفالهم، حتى يمكن تجاوز ضعف التلاميذ عن طريق اجراءات معاونة للتلميذ وليس من خلال اعادة السنة الدراسية[٣٨].

وتعد المدرسة الابتدائية هي اول مؤسسة اجتماعية الزامية خارج نطاق الاسرة، وبالتالي يتم فيها تجربة كل ماهو جديد من وسائل تربوية. ويظهر ذلك الاهتمام التربوي في تدريب وتأهيل المدرسين العاملين في المدارس الابتدائية. وبالمقابل تخضع المدرسة الابتدائية اليوم لتغيرات متسارعة نتيجة للتغيرات الاجتماعية، ويتمثل ذلك في ان تعمل المدرسة بنظام نصف اليوم الكامل والتدريس بنظام العام الكامل وليس بنظام الفصل الدراسي. مع مراعات ان تكون بالفصل مجموعات غير

[٣٥] يورغن زيفلد ولودغر سيريه، بوابات الى الماضي والمستقبل(المكتبات في المانيا)، ترجمة علا عادل عبد الجواد، دار نشر جورج ألز، المانيا، ٢٠٠٧، ص١١-١٢.

[٣٦] عبد الجليل أميم وآخرون، مرجع سابق،ص٤٨-٥٠.

[٣٧] التعليم في المانيا، مرجع سابق.

[38] Thematic Prop, Primary Education an international perspective, Germany,(www.inca.org.uk)pp1-2.

متجانسة. والتعليم في المدارس مختلط، وعادةً مايوجد لكل فصل في المدرسة مدرس يقوم بتدريس مجموعة من المواد لهذا الفصل لمدة عامين او طيلة فترة المرحلة الابتدائية، وذلك لمصلحة التلاميذ في انهم يتعرفون على شخص ثابت يلجؤون اليه، وهذه من الامور المهمة في هذا السن[٣٩].

اما المواد التي يتم تدريسها في هذه المرحلة فتتمثل في:اللغة الالمانية والتي التركيز فيها على كل كفايات التواصل المختلفة كالقراءة والكتابة والحوار والانصات، كما يتم التركيز على الرياضيات في كل ابعاده المعروفة كالعمليات الحسابية والاوزان والاشكال والمسافات الهندسية. اضافة الى ذلك يتم تدريس اللغات الاجنبية خصوصاً اللغة الانكليزية[٤٠].

وفي المرحلة الاخرى من الدراسة الابتدائية يتحول التلميذ الى تعلم المعارف العامة مثل الاحياء والكيمياء والفيزياء والجغرافية والتاريخ واشكال معارف التربية مثل التربية المرورية والتربية الجنسية[٤١]. فضلاًعن اختيار نماذج علمية وتفسيرها من البيئة المحيطة للتلاميذ في هذه المواد لكي يسهل عليهم معرفتها. ففي السنة الرابعة من المرحلة الابتدائية تصنف المعارف المحيطة بالتلاميذ الى اثنى عشر مجالاً تعليمياً تساعدهم على التعرف على المجالات المحيطة بهم والتعامل معها مثل: العمل بكل ابعاده والوظائف وأثار البطالة، التعرف على جسم الانسان ووظائفه والفروق بين البنات والاولاد والرجال والنساء، وكيفية الحفاظ على الصحة، والتعرف بالحياة العامة المحيطة بالتلميذ ابتداءاً من معرفة موقع المدرسة وحدود البيئة المحيطة بها، مروراً بكيفية التواصل مع التلاميذ الآخرين من الفصول الاخرى وعمل انشطة جماعية خارج اطار الفصل، والمشاركة المتزايدة في فهم الاحداث الخارجية والاستفادة من وسائل الاعلام. وكذلك التعرف على عالم النبات بأنواعه وكيفية نموه، وأهمية البيئة، كما يتعرف التلميذ على عالم الحيوان من حيث الصفات والاماكن التي يعيش فيها، وكذلك اكتساب معلومات عن المياه وفوائدها ودورة التوازن البيئي، بالاضافة الى التعرف على الاماكن وكيفية الوصول اليها عن طريق الخرائط والرسوم التوضيحية، فضلاً عن التعريف بالالعاب الرياضية وكيفية استغلال وقت الفراغ. هذا كله يشمل دائرة المعارف، وغير ذلك يتعلم التلميذ التربية الفنية والموسيقية والتربية الدينية[٤٢].

وعموماً، فأن التعليم في هذه المواد يرتبط اشد مايكون الارتباط بالعمل والواقع، اذ يتم ربط المعلومات بحياة التلاميذ وواقعهم وكذا تنويرهم بأهمية مايتلقونه للعمل به في حياتهم. وتجدر الاشارة الى ان المنهج الدراسي الالماني وفي كل الولايات لا يخلو من التربية الدينية التي قد تسمى مسميات مختلفة كالتربية على الاخلاق، او درس الاخلاق، او القيم والقواعد، وغيرها من المسميات التي يمكن الاطلاع عليها في مصادرها. ويتم التركيز على البعد الاخلاقي للدين المسيحي والقيم الانسانية وحقوق الانسان. ويبقى لغير المسيحي الحق في تعلم الدين الذي يعتنقه، بل تم ادراج

[٣٩] احسان عبد الهادي، مرجع سابق،ص١٢٢.

[٤٠] عبد الجليل أميم وآخرون، مرجع سابق،ص٥١.

[41] Thematic Prop,Op.Cit,p3.

[٤٢] احسان عبد الهادي، مرجع سابق، ص١٢٣.

الاسلام في السنوات الاخيرة في مناهج التدريس في عدد من الولايات الالمانية[٤٣].

اما من ناحية البنية التحتيةالاساسية فهي على درجة عالية من التجهيز والعصرنة. فكل المدارس مزودة بكميات غنية تغطي مختلف مجالات التدريس والثقافة العامة، وكادر تدريسي مؤهل بمستوى عالي، وهناك رقابة شديدة على المدارس، فضلاً عن ان المدرسة نفسها حريصة على سمعتها من اجل المنافسة مع المدارس الاخرى[٤٤].

بعد المرحلة الاساسية تأتي المرحلة الثانوية. ومن الجدير بالذكر ان الولوج الى المرحلة الثانوية يتم من خلال عملية توجيه تربوية مبنية على النتائج التي حصل عليها التلميذ في الفصل الخامس والسادس من التعليم الاساسي، فيتم توجيهه اما الى المدرسة العلمية (Gymnasium)، او الى المدرسة العملية (Realeschule)، او المدرسة الاساسية (Hauptschule)، ونود ان نشير الى ان المدرسة الاساسية هي في الاصل ذات طبيعة مهنية، اي انها توجه مهني يحتضن التلاميذ الذين لن يستطيعوا بحكم النتائج التي حصلو عليها الولوج لأي من النموذجين(المدرسة العلمية والمدرسة العملية). ان التلاميذ الذين يتخرجون من هذه المؤسسات موجهون بالاساس الى سوق العمل في المجالات التي اختاروها بتعاون وتوجيه من طرف اجهزة تربوية وشركات وطنية محتاجة لليد العاملة[٤٥].

وبعد الانتقال الى المرحلة الثانوية الاولى، ومدة الدراسة فيها ست سنوات أي الى الصف العاشر، يحصل التلاميذ على شهادة تؤهلهم للمدارس الفنية او الفنية العليا، وتعتبر هذه الشهادة مقدمة للدخول الى الخدمة العامة، اما من يكمل الثانوية العامة فيتطلب دراسة حتى صف الثاني عشر أي سنتين بعد الثانوية الاولى وفي بعض الولايات ثلاث سنوات، بحيث يلتحق خريجوها غالباً بالجامعات والمعاهد، وشهادة الثانوية العامة البكلوريا تسمى(أبيتور) في المانيا[٤٦].

وعلى الرغم من ان دراسة المواد المختلفة في المرحلة الثانوية العامة يبقى الزامياً، فان التلميذ لديه الامكانية في هذه المرحلة ان يركز اهتمامه على مجموعة من المواد التي يميل اليها بشكل خاص. وهناك ثلاث اتجهات رئيسية هي: فرع اللغات والآداب والفنون، وفرع العلوم الاجتماعية، وفرع الرياضيات والعلوم الطبيعية والتقنية. وعندما يختار التلميذ احد هذه اتجاهات يجب ان يتابعه حتى انتهاء المرحلة الثانوية العامة، وهناك الى جانب ذلك مادتان الزاميتان، هما الديانة والرياضة. وتنتهي المرحلة الثانوية العامة باختيار التلميذ اربع مواد يحصل على من ينجح فيها على شهادة الثانوية العامة تؤهله للانتساب الى الجامعات والمعاهد العليا ووفق شروط هيئات التعليم العالي لنظام القبول في الاختصاصات المطلوبة[٤٧].

وهناك في المجال الثانوي نموذج مدرسي آخر يسمى المدرسة الشاملة التي يقضي فيها التلاميذ المرحلة الممتدة من الصف الخامس حتى الصف العاشر. وهناك بعض

[٤٣] عبد الجليل أميم وآخرون، مرجع سابق،ص٥١-٥٢.

[44] Thematic Prop,Op.Cit,pp4-5.

[٤٥] عبد الجليل أميم وآخرون، مرجع سابق، ص٥٢-٥٣.

[٤٦] ابراهيم الشريفي،المانيا الحديثة،دار القلم،بيروت، ١٩٧١،ص١٠٨.

[٤٧] التعليم في المانيا، مرجع سابق.

المدارس الشاملة توجد فيها مرحاة عليا الخاصة تشبه الثانوية العامة. والمدرسة الشاملة هي على وجه العموم مزيج يجمع على الصعيدين التنظيمي والتربوي الاشكال المدرسية الثلاثة:(المدرسة الاساسية، والمتوسطة، والثانوية العامة) اذ يجري في هذه المدارس واعتباراً من الصف السابع تدريس بعض المواد (الرياضيات، واللغة الاجنبية، والكيمياء والفيزياء) في دورات تشمل مادتين رئيسيتين على الاقل. اما مستوى الدورات فيتحدد تبعاً للشهادة التي سيحصل التلميذ عليها في نهاية الصف التاسع او العاشر[٤٨].

ونود ان نشير بأن الاطفال والفتيان الذين لايستطيعون الالتحاق بالمدارس المذكورة، بسبب عاهة جسدية وعقلية، فيتلقون تعليماً مستقلاً في مدارس خاصة بهم، ويخضع المعاقون لنظام التعليم الالزامي شأنهم شأن الاصحاء وهناك مايسمى "الطريقة الثانية للتعليم" وهي تتيح المجال للحصول على الشهادات المدرسية في المدراس الثانوية المسائية. اما بالنسبة الى الكادر التعليمي، فلكل نوع من انواع المدارس في المانيا معلمون مؤهلون تأهيلاً خاصاً ومختلفاً. وينبغي على جميع المدرسين ان يكونوا من حملة الشهادات الجامعية، لكن المواد التي يدروسنها في الجامعة تختلف من مدرس الى آخر. فمن يريد أن يصبح معلماً في المدرسة الابتدائية يدرس في الجامعة سبعة فصول دراسية (ثلاث سنوات ونصف). اما مدرسو الثانوية العامة ومدارس الاغراض الخاصة والمدارس المهنية، فيجب ان يدرسوا في الجامعة مدة اطول (ثمانية او تسعة فصول دراسية). ويخضع جميع المرشحين للعمل في التدريس لاختبار خاص بعد انهاء دراستهم، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التدريب التربوي العملي في المدارس وفي دورات تربوية خاصة، يليها بعد ذلك اجراء اختبار الدولة، ومن ثم يعين معلماً في احدى المدارس، ويصبح موظفاً لدى الولاية لتي يعمل فيها[٤٩].

اما فيما يخص المدرسة العملية (**Realeschule**) فهي مدرسة يهدف منهاجها التعليمي الربط بين المعرفة النظرية والتطبيقية وتوجه التلاميذ لمختلف التخصصات سواء ذات طبيعة عملية دقيقة او علوم انسانية. ويلج التلاميذ هذه المؤسسة بداية من الفصل الخامس وفي بعض الحالات من الفصل السابع حسب النظام السائد في كل ولاية، وتنتهي بالفصل العاشر. ويمنح التلميذ شهادة التعليم المتوسط اعترافاً بجهوده التحصيلية، وتخوله هذه الشهادة الانتقال الى المرحلة الثانوية الثانية والتي تنتهي بنيل شهادة التعليم الثانوي. وغالباً ما يتوجه الطلبة المتخرجين من هذه المؤسسات الى المدارس العليا للهندسة او التقنيات. اما المدرسة الثانوية المسماة (**Gymnasium**) فهي اكثر عمقاً (تعادل الثانوية العامة) وهي بوابة التعليم لمختلف الجامعات الالمانية[٥٠].

المطلب الرابع/التعليم المهني والتعليم العالي:

يتعلم معظم الشباب الالمان (حوالي ٧٠% من مواليد العام الواحد) بعد انهاء المدرسة احدى المهن المعترف بها رسمياً في التعليم المهني الثنائي. وغالبية الشباب والشابات الذين يقررون تعلم مهنة وهم من خريجي المدرسة الرئيسية (التعليم الاساسي) او المدرسة

[٤٨] المرجع نفسه.

[٤٩] المرجع نفسه.

[٥٠] عبدالجليل أميم، مرجع سابق، ص٥٣-٥٤.

المتوسطة. لكن هناك ايضاً كثيراً من حملة الشهادة الثانوية العامة الذين يقررون تعلم مهنة[٥١].

اولاً: النظام الثنائي للتعلم المهني: هناك نوع من التعليم يعرف بالتأهيل العلمي او يسمى(النظام الثنائي)، الذي يستند الى التعاون بين مؤسستين مسؤوليتين عن التعليم، مختلفتين في طبيعتها، فهناك من ناحية المؤسسات الاقتصادية الخاصة، وهناك المدارس المهنية العامة من ناحية اخرى. وفي حين تتولى الحكومات المحلية المسؤولية عن المدارس المهنية، وتتولى الولايات المسؤولية عن شكل التدريس، فان الحكومة الاتحادية ايضا تشارك في عملية التأهيل المهني بصياغتها للشروط العامة لها. وتختص غرف الصناعة والتجارة وكذلك غرف الصناعات اليدوية بمسؤولية الرقابة على تنفيذ توجيهات الدولة داخل المؤسسات الاقتصادية. وتقدم اتحادات اصحاب العمل والنقابات (بوصفها ممثلاً عن العاملين) بالاتفاق على صياغة المحتوى التعليمي عبر اللجان المختصة[٥٢]. وتحدد المهن التي يتعلمها الشباب في النظام الثنائي حسب حاجة السوق، وبالتعاون مع الجهات المذكورة اعلاه، وتتراوح مدة التعليم المهني بين عامين وثلاثة اعوام ونصف العام حسب نوع المهنة. اما المنهاج التعليمي فيحدد تبعاً لمتطلبات المهنة التي سيمارسها المتدرب بعد تخرجه. ويتقاضى المتدربون اجراً لقاء عملهم خلال فترة التدريب. وتصرف اموال طائلة على تمويل النظام الثنائي للتعليم المهني تتحملها الدولة والشركات[٥٣]. وتستوجب الدراسة في مدرسة مهنية متابعة التدريب وتعلم حصصاً من المواد المدرسية المرتبطة بالمهنة، وفي نهاية الدراسة التأهيلية يجب على المتدربين ان يختاروا امتحاناً امام لجنة معتمدة ومستقلة، وفي العادة ماتكون غرف الصناعة والتجارة[٥٤].

يتميز النظام الثنائي عن نظام التعليم المهني المدرسي الصرف المطبق في كثير من الدول بخاصيتين رئيسيتين هما: الاولى، ان الجزء الاكبر من التعليم لايتم في المدرسة وانما في مواقع الانتاج او في مراكز الخدمات أو في مكاتب اصحاب المهن الحرة...الخ، اي في المكان الذي تمارس فيه المهنة التي يريد المتدرب تعلمها. وبين وقت وآخر يسمح للمتدرب بالذهاب الى المدرسة المهنية، اي انه يبقى خلال فترة التدريب تلميذاً في المدرسة. يقضي المتدرب عادة ثلاثة او اربعة ايام في مكان التدريب ويوماً او يومين في المدرسة المهنية. اما الخاصية الثانية فهي، يتولى مهمة التدريب في النظام الثنائي جهتان مختلفتان هما: الشركة والمدرسة المهنية، وبذلك يخضع التدريب المهني لقانونين مختلفين: يخضع في الشركة للقانون الاتحادي، اما التدريب المدرسي وقانونها فهو من اختصاص الولايات. ويتم التدريب في المعمل ضمن الشروط وعلى الآلات والتجهيزات المطابقة للمستوى التقني السائد. اما في الشركات الكبيرة فيتم التدريب في ورشات خاصة وفي مكان العمل. وبالنسبة للشركات الصغيرة فيتم التدريب في مكان العمل مباشرة. واذا ماكان المعمل متخصصاً جداً ولايستطيع تزويد المتدرب بكل مايحتاج اليه من معارف، تقوم مراكز تدريب خارج المعمل بتقديم العون اللازم او

[٥١] التعليم في المانيا، مرجع سابق.

[٥٢] .احسان عباالهادي، مرجع سابق، ص١٢٤.

[٥٣] التعليم في المانيا، مرجع سابق

[54] Jost Reichmann, Adult Education Germany, ISCAE. Org, Germany, 1999, p4

ينتقل المتدرب الى معامل اخرى لاكمال تدريبه. اما الدروس في المدرسة المهنية فترمي الى استكمال التدريب العملي بمعلومات نظرية عن الاختصاص (الدروس الاختصاصية) والى تزويد الطالب بمعلومات ثقافية عامة (دروس الثقافة العامة). وتشكل الدروس الاختصاصية نحو الثلثين وتشكل دروس الثقافة العامة نحو الثلث. اما التحاق المتدربين بالمدرسة المهنية اثناء مدة التدريب فهو الزامي وتنص عليه قوانين التعليم المدرسي في الولايات. ويساهم اكثر من نصف مليون معمل ومشغل ومكتب وعيادة وشركة عامة وخاصة في عملية التدريب المهني. وفي الوقت الحاضر يوجد نحو اكثر من مليون ونصف شاب وشابة يتلقون التدريب المهني لتعليم احدى المهن المعترف بها رسمياً والبالغ عدد نحو(٣٦٠) مهنة تتفاوت درجة الاقبال على تعلمها ودرجة الحاجة اليها في القطاعات الاقتصادية، ويختار الذكور غالباً التدرب على احدى المهن التالية: ميكانيك السيارات، التمديدات الكهربائية، او مهنة البناء او التجارة. اما الاناث، فيفضلن مهناً اخرى مثل: الاعمال التجارية، مساعدة طبيب او طبيب اسنان، او بائعة في المحلات التجارية[٥٥].

ومن اجل تدريب الجميع يجب ان يتلقى جميع الشباب في المانيا تعليماً مهنياً عالياً قدر الامكان في حال عدم رغبتهم في متابعة تحصيلهم الجامعي. ولذلك فمن الضروري أن تتوفر امكنة للتدريب المهني كافية ومتنوعة. والالتحاق بالتعليم المهني مفتوح امام الجميع وهو في النظام الثنائي غير مشروط بحيازة شهادات معينة. ولقد اثبت النظام الثنائي للتدريب المهني جداراته في تأهيل النشئ الجديد من الايدي العاملة المتخصصة وهو يخضع لتطوير متواصل وخصوصاً فيما يتعلق باحداث مهن جديدة في حقول وظيفة جديدة وبتحديث الانظمة التعليمية للمهن القائمة. اضافة الى ذلك يجري باستمرار استحداث عروض تعليمية متنوعة تعطي فرصاً جديدة للشباب الأقل كفاءة وللشباب الاكثر كفاءة[٥٦]. وبسبب مايحدث في العالم من تغيرات سريعة لم يعد من الممكن اليوم ان يختم المتدرب تعلمه مع تخرجه في المدرسة المهنية، لذلك تزداد اهمية متابعة التأهيل المهني. حيث يوجد في المانيا نظام لمتابعة التأهيل المهني تتولى القيام به وتمويله جهات مختلفة. اذ تقوم الدولة انطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية ومن مسؤوليتها عن التشغيل وتوفير فرص العمل بتقديم الدعم اللازم للاشخاص الذين لاتمكنهم ظروفهم من الاعتماد على انفسهم في النظام الاقتصادي القائم على حرية السوق[٥٧]. بالاضافة الى ذلك، هناك الدراسة المهنية التكميلية والمتقدمة، والتي تهدف التى تحقيق هدفين: الاول، هو الارتقاء بالمؤهل المهني السابق الى احدث مستوى من التطور على الصعيد التكنولوجيا وتنظيم العمل. والثاني، هو توسيع مدى المعرفة التخصصية وتعميقها. وتلعب المؤسسات الاقتصادية الدور الأهم في تحمل مسؤولية الدراسة المهنية المتقدمة. إلا ان الدولة والولايات والحكومات المحلية يسعون الى مواصلة تأهيل العاملين لديهم من خلال انشاء الاكاديميات الخاصة بهم والمدارس المتخصصة الى جانب تقديم البرامج المتعلقة بالتدريب التكميلي والمتقدم[٥٨].

[٥٥] التعليم في المانيا، مرجع سابق.

[٥٦] المرجع نفسه

[٥٧] حقائق عن المانيا، مرجع سابق، ص١٤٢.

[٥٨] احسان عبدالهادي، مرجع سابق، ص١٢٤.

والى جانب ذلك، يوجد هناك تعلم مهني في مدارس مهنية بدوام كامل، يلتحق بها الشباب لتعلم مهنة تعلماً كاملاً، واما لتهيئة انفسهم لممارسة المهنة، وتستغرق الدراسة عاماً واحداً على الأقل. ويشكل هذا النوع من المدارس المهنية، مدارس تجارية ومدارس للرعاية الاجتماعية ومدارس التدبير المنزلي ومدارس للشؤون الصحية[٥٩].

ثانياً:التعليم العالي: يوجد في المانيا اكثر من مليوني طالب يدرسون في حوالي(٣٣٠) مؤسسة للتعليم ويندرج ضمن المؤسسات البحثية والتعليمية والدراسية حوالي(١٠٨) جامعة و(١٠٠) معهد عال شامل، ومعهد تكنلوجي وطبي ولاهوتي. فضلاً عن المعاهد العليا للفنون والموسيقي، وكذلك(١٥٦)معهد عالي متخصص. كما يوجد معاهد كنسية عليا والبالغ عدد (٤٥) معهد معترف بها من قبل الدولة. والتعليم العالي مستقل بقراراته وتعليماته ولوائحه، وتشارك الحكومة الاتحادية بنسبة(٥٠%) في تأسيس وانشاء ابنية التعليم الجامعي وتزويدها بالتجهيزات الاساسية[٦٠].

لقد ارتبط اسم مدينة(هايدلبرغ Heidelberg) باسم اقدم جامعة في المانيا إذ تم تأسيسها عام ١٢٨٦م، وبعدها تناسلت الجامعات في المانيا الى ان بلغت حدود(٤٢٧) مؤسسة للتعليم العالي، حيث تغطي جميع التخصصات العلمية وشتى الحقول المعرفية وباداء عالي من الحرفية والدقة العلمية والمنهجية والابداع. ويرفع المجتمع الصناعي الالماني تحديات كبرى امام الجامعات، إذ ان عليها أن تؤدي وظيفة الابداع والابتكار العلمي المستمر لمسايرة التقديم والقدرة على المنافسة عالمياً[٦١]. حيث أقر التعديل الرابع لقانون الجامعات عام ١٩٩٨، وبدأت بموجب هذا التعديل عملية اصلاح اساسي لشؤون التعليم العالي هدفها اتاحة المنافسة الداخلية وتشجيعها وضمان القدرة التنافسية للجامعات الالمانية على الصعيد الدولي، وذلك عن طريق التقليل من البيروقراطية ونظام الأوامر ووضع حوافز لتشجيع الأداء والعمل. ويشكل ربط حجم التمويل بحجم الاداء واعطاء درجات للبحث والتعليم، واعتماد نظام العلاقات في الدراسة والاختبارات، والزام الجامعات باعادة توجيه الطلاب وتقديم الاستشارات لهم ومزيد من الاهتمام. ويوفر القانون الجديد الشروط اللازمة لكي تحتل الجامعات الالمانية مكانة بارزة على الصعيد الدولي، حيث سيكون في امكانها تقويم اداء الطلاب استناداً الى نظام العلامات، الذي يتزايد الاعتراف به على نطاق عالمي. ومنح شهادة البكالوريوس والماجستير في الاختصاصات الجديدة. وبذلك ستمنح الجامعات الالمانية في المستقبل شهادات ودرجات علمية معادلة للشهادات والدرجات العلمية المألوفة على نطاق عالمي[٦٢].

وبالنسبة لاشكال التعليم العالي في المانيا، ينهي الطلبة دراستهم الجامعية بالحصول على شهادات الدبلوم اوالماجستير او شهادة اختبار الدولة. ومنذ عام ١٩٩٨، اصبح بالامكان دراسة اختصاصات تمنح فيها شهادة البكالوريوس او الماجستير. وهناك امكانية لمواصلة الدراسة بعدئذ للحصول على شهادات

[٥٩] التعليم في المانيا، مرجع سابق.

[٦٠] احسان عبدالهادي، مرجع سابق/ ص١٢٥.

[٦١] عبدالجليل أميم وآخرون، مرجع سابق، ص٥٤.

[٦٢] التعليم في المانيا، مرجع سابق.

اختصاصية اخرى حتى شهادة الدكتوراه وغيرها من شهادات التخرج الاكاديمي. وهناك بعض الفروع التى لاتمنح إلا شهادة الماجستير او الدكتوراه. ويمكن بعد ذلك الحصول على شهادة الـــتأهيل لوظيفة استاذ جامعي(بروفيسور). وهناك نوع آخر من انواع التعليم العالي هو المدارس الاختصاصية العليا، التي تشهد اقبالاً متزايداً، وهي تدرس فروع الهندسة، وعلوم الحاسوب، والاقتصاد، والشؤون الاجتماعية، والتصميم، والصحة. وهي تعتمد على التطبيق العملي وتمنح خريجيها شهادة الدبلوم والبكالوريوس والماجستير[٦٣].

من اهداف مؤسسات التعليم العالي في المانيا فهي بالاساس انتاج المعرفة الجديدة والابتكارات العلمية وتكوين الطلبة والباحثين في مختلف الحقول المعرفية، ويضم التعليم العالي في المانيا وحسب احصائيات عام ٢٠١٢، ماينا هز المليونين ونصف من الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس، وعدد المتخرجين من مختلف الاختصاصات فقد بلغ اكثر من اربعمائة الف متخرج، اماعدد شهادات التأهيل الجامعي فقد بلغت حوالي (١٦٤٦) تأهيل، ويبلغ عدد استاذة التعليم العالي(٤٢٩٢٤) استاذاً، اما عموم من يشتغل في هذا القطاع فقد تجاوز(٦٣٩٦٢٩) عام ٢٠١٢، بمختلف الجامعات الالمانية[٦٤].

وما تجدر الاشارة اليه، هو وجود شبكة من مراكز الابحاث تضع نحو(١٢٠) مركزاً للابحاث تشمل المانيا كلها، وهي تركز في عملها على تطوير مواد صناعية ومعدنية جديدة، وعلى التقنية المعلوماتية، والالكترونيات، والتقنية البايلوجية، والابحاث البيئية، والعلوم الجيولوجية، والابحاث الصحية. وفي كثير من المواقع تتعاون هذه المراكز مع مراكز الابحاث الموجودة في الشركات والجامعات[٦٥].

بالاضافة الى ذلك، هناك قطاع تكويني آخر مهم في المانيا وهو مايسمى بالتكوين التعليم المستمر، وينظر اليه كقطاع مستقل له مؤسساته ورؤيته واستراتيجيته. ويلامس كل اشكال التعليم في مختلف المناحي العلمية، ويضم كذلك كل اشكال التعليم غير المهيكل وكذلك المنتظم والتابع للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وفلسفته تنطلق من مبدأ يسمى "التعليم مدى الحياة" ويتم في امكنة متنوعة كالمكتبات والمدارس العليا الشعبية والتي تتجاوز الف مؤسسة على صعيد المانيا، ومراكز التعليم التابعة للكنائس او للنقابات او للبلديات او للمؤسسات الصناعية الوطنية او الخاصة. وفي الآونة الاخيرة ظهر التعليم الالكتروني او التعليم عن بعد، الذي شهد تقدماً ونمواً متزايداً، لمواكبة التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية[٦٦].

وبالنسبة الى جهة المتدخلين المؤثرين في قطاع التعليم فهناك: اولاً،(الدولة والحكومات الفيدرالية، والبلديات، وزارة الثقافة، ومؤسسات المؤتمرات العلمية) وثانياً، (المنظمات والهيئات غير الحكومية، ومؤتمر عمداء مؤسسات التعليم العالي HRK، والمعهد الالماني للاقتصاد ونقابة التربية والتعليم CEW)،

[٦٣] المرجع نفسه.

[٦٤] عبدالجليل أميم وآخرون، مرجع سابق، ص٥٥.

[٦٥] التعليم في المانيا، مرجع سابق.

[٦٦] عبدالجليل أميم وآخرون، مرجع سابق، ص٥٦.

وثالثاً، مؤسسات الدولة ذات الطابع السياسي[٦٧].اما الجهات المسؤولة عن متابعة التأهيل فهي: المدارس والجامعات الشعبية، المعامل والشركات، المعاهد الخاصة والمؤسسات التجارية، الجامعات والاكاديميات والمؤسسات العلمية، غرف التجارة والصناعة، النقابات العمالية)[٦٨].

ونود ان نشير الى ان وجود المكتبات هو عامل مهم وركن اساسي بالنسبة للتعليم في المانيا، وهي تعد بلد الكتاب، وقد طبع اول كتاب بحروف متحركة في العالم بمدينة (مايتز) الالمانية عام ١٤٥٥، من قبل (يوهانس غوتنبرغ) مخترع الطباعة. ويوجد اجمالي عدد المكتبات في المانيا(١٠٣٣٩) مكتبة تحتوي على اكثر من (١٢٥) مليون مطبوع، وحصة مكتبات المعاهد العليا منها حوالي(٣٦٠٠) مكتبة تابعة لحوالي(٣٣٠) مؤسسة للتعليم العالي، وتوفر مايقرب عن(١٦٠) مليون كتاب واكثر من نصف مليون اشتراك لمليوني طالب. وتأتي مكتبات الجامعات وعددها يزيد عن الثمانين مكتبة لتكمل عمل مكتبات المعاهد العليا، وتوفر مكتبات الجامعات حوالي مليونين ونصف مجلد، وهناك مكتبات الجامعات القديمة في المانيا مثل مكتبة(غوتنغن) التي تحتوي على اربعة ملايين مجلد، والى جانب ذلك توجد مكتبات المعاهد المتخصصة والبالغ عدد(١٥٦) مكتبة[٦٩].

الخاتمة

الدولة الالمانية شأنها كسائر جميع الدول الديمقراطية تفرض قوانين التعليم الالزامي، من حيث أن مسؤولية ضمان حصول الاحداث على مستوى معين من التعليم والكفاءة قد انتقلت من العائلة للحكومة . فتدخل الدولة الواسع في التعليم هو من أجل حصول الشباب على المعرفة الكافية والشهادات التي يمكن من خلالها توسيع مداركهم وخياراتهم في العمل، فضلا عن ان جيل الشباب النامي في المانيا يتطلع الى المستقبل بنظرة ايجابية واستعداداً متزايداً لبذل الجهود في تطوير مفاهيمه الذاتية لاكتشاف الفرص وتحقيق اهدافهم الاجتماعية ومن ذلك نستنتج :

- أن النظام المدرسي الالماني لعب دورا اساسيا في التاهيل السياسي مما سمح للافراد بالمشاركة الواسعة في دورة السياسات العامة على نحو كفوء .
- يعتمد النظام السياسي الالماني في رسم سياساته على خيارات متعددة منها الاهتمام بالسيرة الدراسية للطالب ، وخيارات الاسرة الالمانية فضلا عن ما يمنحه الاساتذة من تقييم للطالب وهو مايسمح بالذهاب من المشاركة الى الشراكة التامة في التأهيل الدراسي بين الجهات موضوعة البحث .
- يُسخر النظام السياسي الالماني سياساته التعليمية من أجل الارتقاء التنموي واستدامة الانتاج الصناعي والزراعي بما يوفر فرصا أكبر من العمل للأفراد ويفتح الافاق نحو البحث العلمي.

[٦٧] المرجع نفسه، ص٥٧.

[٦٨] التعليم في المانيا، مرجع سابق.

[٦٩] يورغن زيفيلد ولودغر سيريه، مرجع سابق، ص٢٠-٢٣.

- ساعد النظام التعلمي في اعقاب الوحدة الالمانية على بروز فئة من الشباب الالماني قادر على ردم الفجوة بين الشرق والغرب ، ونشوء انماط قيمية جديدة تتعارض مع قيم الشيوخ المنكفىء والمتقاطع ما عزز من الوحدة الاوربية فيما بعد .